وقاحة ونيّة الانشقاق والاستفزاز» (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٩).

الواضح من قرارات مركز العمل انها تعبير عن رغبة الحزب، «صقوراً» و«حمائم»، في البقاء في الحكم، والاستمرار في مشاركة الليكود في حكومة الوحدة الوطنية، حيث ان الخيارات الاخرى، كما طرحها شيفح فايس (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٩)، لا تشكل أي حافز على الانسحاب من الحكم. وهذه الخيارات هي: حكومة يمينية ضيّقة؛ حكومة يسارية ضيّقة؛ انتخابات جديدة في غضون سنة؛ او حكومة انتقالية مستمرة في ظل محاولات اعادة تشكيل الائتلاف القائم. وتعكس قرارات الحزب، أيضاً، الروح التوفيقية والميل نحو التسوية داخل صفوفه ما بين معسكر «الحمائم» و«الصقور» (عليزا وولخ، **دافار**، ١١/٨/١٩٨٩)؛ وبالتالي، تأجيل المواجهة بين الطرفين الى موعد لاحق، لم يتحدد حتى الآن، بعد انقضاء موسم الصيف واستراحة الكنيست.

هذا التراجع عن الحسم داخل حزب العمل، بين «الحمائم» و«الصقور»، وخارجه مع الليكود، يعود، حسب رأي يوئيل ماركوس (**هآرتس**، ١١/٨/١٩٨٩)، الى مبدأ التعاون المشترك القائم فيما بين طرفي الائتلاف الحكومي؛ وهو، أيضاً، المبدأ عينه الذي يدفع جميع اللاعبين في الحلبة السياسية الاسرائيلية الى فرض قيود على بعضهم البعض، وتطويق مبادرات الآخرين السياسية، وغيرها. وحذّر ماركوس من نتائج هذا النهج الحكومي قائلاً: «ثمّة دكتاتورية من نوع جديد آخذة في التشكّل؛ انها دكتاتورية الاتحاد، التي ستنتزع من الجيل المقبل حرية الاختيار والحافز لتحديد طابع دولته».

دكتاتورية من نوع آخر تحدثت عنها «عل همشمار» (١١/٨/١٩٨٩)، منتقدة الاسلوب الذي اتّبعه حزب العمل في فرض قرار المركز، المعدّ مسبقاً، على جميع الاعضاء، دون اتاحة المجال لأي نقاش حقيقي، أو تقويم لسياسة زعماء الحزب.

ان حرب الرهائن والمخطوفين المتبادلة بين اسرائيل ولبنان، وحرب القيود والاطواق المتبادلة بين الليكود والعمل، وفّرت لشامير ـ على ما يبدو ـ فسحة من الوقت يعيد فيها ترتيب أوراقه وبرامجه السياسية. فهل توفّر له حرب «تصفية العملاء» المستعرة في المناطق المحتلة مزيداً من الوقت والامكانات لتشديد القبضة الحديدية على الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة؟

مها بسطامي